هيلاري الصاعد نجمها: هل تترأس أميركا... وهل تغير في سياستها؟

وحيد عبد المجيد *

■ على مدى أكثر من عقدين من الزمن، كتبت كل سيدة أولى في الولايات المتحدة عن السنوات التي قضتها في البيت الأبيض مع زوجها. ولكن لم تثر أي منهن جزءا صغير من الاهتمام الذي لقيته مذكرات هيلاري كلينتون في الأيام الماضية.

فعلى مدى شهور قبل خروج هذه المذكرات الى النور أخيرا، في كتاب يحمل اسما مبتكرا هو «التاريخ الحي» أو «معايشة التاريخ» Living History، انتظر كثيرون ما ستقوله السيدة الأولى التي سكنت البيت الأبيض من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠. فقد فاز الرئيس السابق بل كلينتون بولايتين متتاليتين شهدتا أحداثاً كبرى في الولايات المتحدة والعالم. ولكن الحدث الذي أثار أكبر قدر من الاهتمام كان متعلقاً بعلاقته بالمتدربة في البيت الأبيض التي صارت مشهورة في أنحاء العالم مونيكا لوينسكي.

ولا شك في أن هذا الحدث كان ومازال هو العامل الأول وراء الإقبال الكبير على الكتاب. ولذلك حرصت المؤلفة على مطالبة الجمهور بقراءة الكتاب كاملا أو من الغلاف إلى الغلاف على حد تعبيرها.

وليست هذه هي المرة الأولى التي تجني فيها السيدة كلينتون ربحاً من الفضيحة التي أحسنت التعامل معها وإدارة الأزمة التي نجمت عنها، الأمر الذي ساهم في صعود نجمها على نحو كان من الصعب أن يحدث في ظروف مغايرة.

فقد تصرفت بذكاء اجتماعي وسياسي فائق ونجحت في التعامل مع الإعلام فأطلت على الرأي العام الأميركي، وغير الأميركي، بصورة الزوجة الضحية لكن القوية أيضا، والمرأة المتسامحة من دون أن تقبل إهانة كرامتها، والسيدة العاقلة الحكيمة التي وقفت الى جانب زوجها في لحظة يصعب تحكيم العقل فيها. وتعمدت إبراز أن الأمر لم يكن سهلا بل شديد الصعوبة الى حد أنها لم تكن قادرة في بدايته على تحديد ما إذا كان زواجها وكلينتون سيستمر. ولكنها قررت في النهاية ليس فقط أن تبقى معه ولكن أيضاً أن تساعد في إنقاذه. فأظهرت بذلك نبلاً من النوع الذي يثير إعجابا في مثل تلك الظروف.

وبفعل هذه الصورة خطت هيلاري خطوة أولى كبيرة في طريق الصعود السياسي، فخاضت انتخابات مجلس الشيوخ في ولاية نيويورك وفازت وصارت السناتور(ة) هيلارى رودهام كلينتون. والحديث عن خطوة أولى يعني أن لها ما بعدها. وهذا هو الموضوع الذي يثير تساؤلات الآن في الأوساط السياسية الأميركية، إذ يوجد اعتقاد قوي في أن كتابها يمثل الجسر الذى تريد أن تعبر عليه وهي تجهز نفسها لخوض انتخابات الرئاسة بعد المقبلة التى يحل موعدها في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨. فالكتاب ليس مجرد مذكرات سيدة أولى، بل هو وثيقة سياسية من الدرجة الأولى إذ تطرح عبر صفحاته مواقفها السياسية والفكرية ورؤيتها لكثير من القضايا الداخلية والخارجية.

وفي الكتاب رسالة قوية وواضحة موجهة الى حزبها (الديموقراطي) عن مغزى وقوفها الى جانب زوجها الرئيس الديموقراطي رغم شدة آلامها في الوقت الذي تخلى عنه كثير من الديموقراطيين الذين كان مفترضا أن يساندوه خصوصا في مواجهة خصومهم الجمهوريين.

وفي هذا السياق أثارت البعد السياسي فى قضية كلينتون - مونيكا، والذي يتعلق بمحاولة اليمين المحافظ استغلالها لمصلحته. وهاجمت المحقق كينيث ستار من هذا المنظور واتهمته بتجاهل الدستور واستخدام سلطته لتحقيق أهداف خبيثة في مقدمها محاولة الإطاحة برئيس يختلف معه سياسيا وفكريا.

وكم بدت مقنعة هنا وهي تفصل بين بل كلينتون الزوج الذي خان ثقتها وبل كلينتون الرئيس الذي تشاركه الرؤية السياسية والخلفية الفكرية وتؤيد الطريقة التي قاد بها الولايات المتحدة.

ولذلك أصبح السؤال عن احتمال ترشيح السيدة كلينتون لانتخابات الرئاسة الأميركية العام ٢٠٠٨ مثارا بشكل متزايد ومثيرا لقضية حلول إمرأة رئيسة في البيت الأبيض للمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة. فرغم ازدياد النزعة المحافظة -Conservatism خلال العقدين الأخيرين بشكل مطرد وما يقترن بها من تنامي أصولية دينية بروتستانتية، يظل المجتمع الأميركى مهيأ لقبول إمرأة في أعلى منصب بالبلاد. والطريف أن إثارة هذا الموضوع شجعت سيناتور(ة) أخرى ولكن جمهورية على التطلع الى خوض انتخابات الرئاسة وهي اليزابيث دول زوجة السيناتور الجمهوري السابق روبرت دول الذي خسر معركة الرئاسة أمام بل كلينتون العام ١٩٩٦ .

وبخلاف السيدة كلينتون فإن للسيدة دول تجربة في السعي الى خوض انتخابات الرئاسة إذ دخلت السباق التمهيدي في الحزب الجمهوري العام ٢٠٠٠، ولكنها منيت بالفشل مع باقي الطامحين عندما حسم بوش الابن هذا السباق لمصلحته.

ورغم أن السيدة دول ستبلغ السبعين من عمرها العام ٢٠٠٨ فربما لا يقلل هذا فرصتها في الحصول على دعم حزبها والفوز بتمثيله في انتخابات الرئاسة التي ستجرى في ذلك العام خصوصا وأنها تتمتع بحيوية فائقة وهي في الخامسة والستين من عمرها الآن.

وستكون نقلة كيفية في انتخابات الرئاسة الأميركية إذا وصلت السيدتان دول وكلينتون الى مرحلتها النهائية بما يعنيه ذلك من حتمية دخول إمرأة البيت الأبيض رئيسة وليست زوجة رئيس.

ومن الصعب تقدير مدى إمكان تحقق هذا الافتراض بعد خمس سنوات لا نعرف ما ستشهده من تفاعلات داخلية في الولايات المتحدة وتطورات في سياستها الخارجية. ولكن وجود احتمال كهذا يثير سؤالا عما إذا كان وجود إمرأة على رأس الدولة التي تتمتع بقوة لا سابقة لها في التاريخ يمكن أن يؤدي إلى انتهاجها سياسة تختلف عما يراه كثيرون الآن نزوعا امبراطوريا أو امبرياليا جديدا، هذا بغض النظر عن مدى صحة أو دقة هذين المفهومين في العالم الراهن. غير أن هذا السؤال قد لا يكون له محل خارج إطار «النظريات» النسوية التي تنسب إلى المرأة «فضائل» من نوع أنها أكثر ميلاً إلى السلام وتكافؤ الفرص والمساواة وأقل نزوعاً إلى القوة والعنف. فلم يثبت في الحالات التي تولت فيها المرأة رئاسة دول وحكومات في أوروبا وآسيا أنها تختلف عن الرجل في ادارته للسياسة الداخلية والخارجية. وثبت في المقابل أن الميول السياسية والأيديولوجية تفرق بين إمرأة وأخرى وتجمع نساءً ورجالاً على السياسات نفسها.

وعلى هذا الأساس فالأرجح أن تنتهج السيدة كلينتون سياسة خارجية مختلفة عن ادارة بوش الراهنة ليس لأنها إمرأة ولكن لكونها تعبر عن اتجاه مختلف. أما السيدة دول فلا خلاف لها مع سياسة بوش على أي صعيد.

ولكن التغيير الذى ستأتي به هيلاري كلينتون في السياسة الخارجية الأميركية، إذا فازت بالرئاسة، لن يشمل القضايا العربية الأساسية وفي مقدمها قضية فلسطين. وهذا هو ما يمكن استنتاجه اعتمادا على ما خطته في كتاب مذكراتها حين تعرضت الى ما يخص هذه القضايا. فهي لا تخفي تعاطفها القوي مع إسرائيل وتألمها المستمر لما تعرض له اليهود من عذابات في أوروبا. وتروي بألم شديد قصة الحفلة التي حضرتها مع السيدة سهى عرفات في ربيع العام ١٩٩٩ حين اتهمت الأخيرة إسرائيل باستخدام الغازات السامة ضد الفلسطينيين. كانت السيدة الفلسطينية الأولى تتحدث بالعربية ولم ينقل المترجم ما قالته عن الغازات السامة بشكل واضح. ولكن المراسلين نقلوه في تغطياتهم للحفلة الأمر الذي وضع هيلاري في موقف شديد الحرج مع يهود نيويورك النافذين ليس فقط لأنها لم ترد الاتهام عن إسرائيل ولكن أيضا لأن السيدة عرفات عانقتها وفق العادات العربية على حد تعبير السيدة كلينتون. وهي تسجل هذه الواقعة بمرارة شديدة يظهر فيها انحيازها القوي لإسرائيل. وهذا ما بدا أيضاً فى تعليقها على فشل مفاوضات «كامب ديفيد ٢» التي رعاها الرئيس الأميركي السابق في تموز (يوليو) ٢٠٠٠، إذ تحمل الجانب الفلسطيني المسؤولية كاملة عن هذا الفشل وعن المواجهات التي تصاعدت بعد ذلك.

فهي تقول إن رئيس الوزراء الإسرائيلي حينئذ ايهود باراك ذهب الى كامب ديفيد ليوقع اتفاق سلام بعكس عرفات الذي تتهمه بأنه فشل في أداء دوره في الحرب ضد الإرهاب. وتذهب إلى أبعد من ذلك عندما تقول إن رفض عرفات يد باراك التي امتدت إليه كان من أهم أسباب ما تسميه التطورات المؤسفة التي حدثت منذ ذلك الوقت.

إن مشكلتنا في العالم العربي مع السياسة الأميركية تجاه قضايانا لا يغيرها دخول إمرأة البيت الأبيض. فهي مشكلة مع الطبقة السياسية في الولايات المتحدة برجالها ونسائها إلا القليل منهم ومنهن. ولا حل لها إلا مد الجسور مع العرب والمسلمين غير العرب في الولايات المتحدة عبر منظماتهم التي ازداد دورها نسبيا في السنوات الأخيرة ومساعدتهم في بناء ركائز جماعة ضغط موازية للوبي اليهودي الصهيوني. وهذه مهمة كبيرة تحتاج الى عمل دؤوب وتخطيط سليم وقبل ذلك رؤية واضحة لما نريده من الولايات المتحدة.

* مساعد مدير مركز «الاهرام» للدراسات السياسية.

شارون يرفض الهدنة ويتمسك بقرار تصفية الانتفاضة

فشل "خريطة الطريق" يعبد طريق العودة لعرفات

سليم نصار *

■ خلال اجتماعه مع مسؤول شؤون الاحتلال الإسرائيلي عاموس جلعاد، قدم وزير الشؤون الأمنية الفلسطيني محمد دحلان سلسلة مطالب تتعلق بمنع الاغتيالات والانسحاب الشامل من قطاع غزة ووقف كل عمليات الاجتياح والتوغل. وقال إن تأمين هذه المطالب قد يساعد «حماس» و«الجهاد الإسلامي» على القبول بهدنة مشروطة.

ادعى الوزير الإسرائيلي في رده على مطالب دحلان بأن شارون يتعرض لضغوط المستوطنين، وأنه ارسل الجيش لقمع حركة عصيان قام بها سكان أول مستوطنة أرادت الحكومة تفكيكها واخلاءها.

ولكن دحلان رفض تصديق هذه المزاعم، وقال إن عملية التفكيك كانت استعراضية بدليل أن البناء فيها اقتصر على خيمة ضخمة غير مأهولة، وان الدولة واجهت مستوطنين من سكان مواقع أخرى. واعتمد دحلان في حججه على تقرير وضعه درور أتاكس، منسق عمليات الاستيطان في حركة «السلام الآن». ويؤكد التقرير أن هناك سبعين مستوطنة جديدة تطالب «خريطة الطريق» بإزالتها مع جميع المستوطنات التي بُنيت منذ آذار (مارس) ٢٠٠١. إضافة إلى هذا، فإن الحكومة الإسرائيلية وافقت بالاجماع على استكمال مشروع استيطاني يربط القدس بعاليه - ادوميم، الأمر الذي يشكل خطراً على المناطق الفلسطينية المعزولة. وكرر دحلان ما قاله أبو مازن، رئيس الوزراء، في البيان الذي ألقاه أمام أعضاء المجلس التشريعي، من أن السلام سيحل إذا توقفت عمليات الاستيطان.

ومع أن المستوطنين لا يشكلون أكثر من أربعة في المئة من عدد سكان إسرائيل (٢٢٠ ألف نسمة)، إلا أنهم في الواقع يمثلون قوة انتخابية ضاغطة تحسب لها الأحزاب ألف حساب. والدليل على ذلك أن اريل شارون اضطر إلى الاجتماع بنظيره الفلسطيني والوفد المرافق له، في مكتبه بالوزارة وليس في فيلته، كما كان مقرراً. ولكن الانتقال إلى مكان محروس بالشرطة العسكرية لم يمنع المتظاهرين من الهتاف: «ليسقط بائع المهاجرين... وليسقط أبو مازن بديل عرفات وإنما من دون لحية!».

وسط هذا الجو المتوتر اجتمع شارون قبل مؤتمر «العقبة» بمحمود عباس يرافقه أبو علاء ومحمد دحلان، وكانت جلسة مصارحة أفرغ فيها رئيس الوزراء الفلسطيني كل المشاكل المقلقة التي تشغل باله. قال في بداية اللقاء إن السلطة الفلسطينية وافقت على قبول «خريطة الطريق»، والآن نطالبكم بإعلان موقفكم الرسمي كمدخل لعمل مشترك. لقد عانينا من العنف نحن وأنتم خلال العامين الأخيرين، ولكن الفرصة مواتية للقيام بعمل تاريخي متقدم.

واعترض شارون متسائلاً: كيف يمكن التقدم في ظل الإرهاب؟ قبل ساعتين قتل المخربون زوجين يهوديين في الخليل.

أجاب أبو مازن: موت الزوجين في الخليل يؤلمنا مثلما تؤلمنا كل عملية يقتل فيها مدنيون من الطرفين. ولهذا نعلن التزامنا وقف العنف. في خطابي أمام المجلس التشريعي شددت على أن حكومتي سترحب بالتعددية السياسية ولكنها ستمنع التعددية الأمنية. وأنا متأكد أنه بوسعنا التوصل إلى اتفاق سياسي شرط مصادقتكم على «خريطة الطريق». إنها في نظري الأساس المشترك للاتفاق. قاطعه شارون قائلاً: نحن وافقنا على خطاب بوش. أما «خريطة الطريق» فلدينا عليها تحفظات وملاحظات تقتضي التعديل. لا تتصور انني أملك القدرة على تمرير كل بند. المعارضة الداخلية لا تسمح لي بالعمل. وأكمل أبو مازن يقول: أنا مقيد أكثر منك مع المعارضة السياسية ومع حكومتي ومع الشارع الفلسطيني. أنت لديك ليبرمان واحد. أنا لدي ألف ليبرمان.

وهنا تدخل محمد دحلان ليدعم موقف رئيس حكومته ويقول: ألا تدركون خطورة القرار الذي اتخذناه. أقل ما يقال فيه إنه قرار انتحاري.

ووافقه أبو علاء على هذا الوصف، ثم تحدث عن خطوات عملية فقال: يجب مساعدتنا على الافراج عن بعض المساجين وفي طليعتهم مروان البرغوثي، إضافة إلى إزالة الحواجز واخراج الجيش من المدن ورفع الحصار عن ياسر عرفات والتوقف عن بناء الجدار الأمني.

قال شارون: لا تتصور أن الجدار الأمني هو جدار حدود نهائية. أنا اقترح إعادة انتشار لقواتنا في غزة، شرط أن يتولى مسؤولية ملء الفراغ محمد دحلان...

وقاطعه دحلان معترضاً: هذا شرط محرج. تنفيذ خطة السلام يتم بالتعاون بين الفريقين. أنت تطالبني بضبط الأمن في وقت دمرت قواتك كل ترسانة الشرطة. ومع ذلك فأنا على استعداد لقبول التحدي.

انتهى الاجتماع على أمل اللقاء في وقت قريب. ولكن انفجار حافلة في القدس عرقل تنفيذ الخطة.

واغتنم شارون وقوع هذه الحادثة ليربط انسحاب قواته في غزة بقرار رسمي واضح من «حماس» بإعلان وقف اطلاق النار. وكتبت الصحف الإسرائيلية في حينه تقول إن مساعد وزير الخارجية الأميركي ديفيد ساترفيلد سيعرض على «حماس» الدخول في السلطة الفلسطينية كجزء من التركيبة السياسية شرط التوقف عن الهجمات المسلحة.

ولكن الدكتور عبدالعزيز الرنتيسي لم يمهل ساترفيلد لكي يبدأ مشاوراته، وإنما قطع عليه الطريق بالقول: إن التزام الحكومة الفلسطينية بـ«خريطة الطريق» لا يقيدنا. لقد عارضنا اتفاق أوسلو ونحن اليوم نعارض مشروع بوش للسلام، لأن الانتفاضة هي المستهدفة، ولأن التحفظات الإسرائيلية ستنفذ بقوة السلاح.

ولكي يدعم الرنتيسي حجته أمام الشارع الفلسطيني الملتهب سخطاً، وزعت «حماس» شروط حكومة شارون وأهمها: أولاً، ممنوع فرض قيود على نشاط الجيش الإسرائيلي أثناء ضرب أوكار الإرهاب، ومعاونة حكومة أبو مازن على تفكيك البنى التحتية للإرهاب وفقاً لخطتي جورج ميتشل وجورج تينيت. ثانياً، يعلن الفلسطينيون أن إسرائيل دولة يهودية أو دولة لليهود، وبهذا يتنازلون عن حق العودة. ثالثاً، يتم تحقيق أي تسوية بالمفاوضات المباشرة بين الطرفين من دون تدخل خارجي. رابعاً، ترتكز الخريطة إلى قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ فقط، وليس إلى المبادرة السعودية التي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من جميع المناطق المحتلة. خامساً، تدعم الدول العربية العملية السلمية وتنشط ضد الإرهاب.

ولكي يؤمن شارون الدعم الأميركي لتحفظاته، ارسل إلى واشنطن رئيس جهاز الاستخبارات العامة آفي ديختر بهدف اطلاع الإدارة على خطورة القبول بهدنة مدتها ستة أشهر. وبرر ديختر اعتراض رئيس الوزراء الإسرائيلي بالقول إن حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» تخططان لنسف «خريطة الطريق»، وانه من الأفضل السماح للجيش الإسرائيلي بضرب كل فصائل المقاومة المسلحة.

رئيس الوزراء الفلسطيني أعلن أنه لن يتحدث مع «حماس» و«الجهاد الإسلامي» عن هدنة موقتة، بل عن هدوء تام. وقال إن شارون يساعد على استخدام اسلوب العنف عندما يرفض الاصغاء إلى منطق المعارضة الفلسطينية، في حين يخضع لمنطق المعارضة الإسرائيلية. وهذا معناه في نظره، العودة إلى دائرة العنف والعنف المضاد. وهذا ما أوجزه أبو مازن في حديث مسهب لصحيفة «هآرتس» قال فيه: «إذا كان النفط عاملاً مهماً في حرب العراق، فإن عدم وجود حل للمشكلة الفلسطينية سيكون العامل الأهم في العالمين العربي والإسلامي، وراء أعمال العنف وعدم الاستقرار في المنطقة. من هنا جاءت المبادرة العربية التي طرحتها السعودية في قمة بيروت. هذه هي المظلة السياسية التي تحمي السلام».

وفي الحديث قال إن استطلاعات الرأي أعطت حكومته نسبة ٧٦ في المئة من مؤيدي سياسته. واتهم شارون بأنه يضيع الوقت في أمور يمكن تأجيلها إلى المرحلة النهائية من المفاوضات مثل قضية اللاجئين. «هذه قضية حساسة لا نستطيع الموافقة عليها لأنها تتعلق بحق العودة لأربعة ملايين فلسطيني. هذا لا يعني اننا نريد تدمير إسرائيل كما يزعمون. نحن نعترف بإسرائيل ضمن الحدود التي وردت في القرار ٢٤٢».

وحول التحفظات الإسرائيلية قال أبو مازن: «ليس مقبولاً أن يختار كل جانب لنفسه عناصر معينة مريحة له من داخل خريطة الطريق لكي يطبقها». وهو يقول إن الرئيس جورج بوش طلب منه عدم الاهتمام بتحفظات شارون لأن البند الأول من مشروع السلام يتحدث عن موافقة الطرفين على أي قرار.

لكن شارون لا يتقيد بهذا الشرط ولو أدى ذلك إلى نسف العملية برمتها. وهو يقول إنه لن يخضع لمنطق العنف كما فعل دي كليرك في جنوب افريقيا عندما تنازل مختاراً ونقل الحكم إلى نلسون مانديلا. وفي رأيه أن دي كليرك ارتضى أن يتنازل عن حكم البيض لأن العنف اخضعه. وهو في هذه الحال يؤمن بأن العنف فرض الدولة الإسرائيلية، وأن القوة ستؤمن وجودها واستمرارها في المنطقة. لذلك يحتكم شارون إلى ميزان القوى، وإلى بقاء إسرائيل في موقع الرابح. وهو يطالب أبو مازن ومحمد دحلان بالوفاء لالتزامات انهاء العمليات «الإرهابية»، وبما أن ممارسة القوة ضد «حماس» و«الجهاد الإسلامي» من قبل السلطة الفلسطينية، ستكون المدخل لحرب أهلية طاحنة، فإن الحوار مع التنظيمات الفلسطينية يبقى الخيار المفضل.

الوزير الأميركي كولن باول يطالب الفلسطينيين والإسرائيليين بقبول الهدنة شرط أن يتم خلالها تطبيق سائر بنود الاتفاق، ومنها جمع السلاح ووقف عمليات تهريب الذخيرة والتحريض على العنف. وهذا قرار يستدعي ضبط النفس لدى الفريقين. وبما أن شارون يرفض ما وصفه بـ«الهدنة المصطنعة»، فإن «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«كتائب شهداء الأقصى» ستظل هي القوة المهيمنة على الساحة لأنها وحدها تستطيع نسف «خريطة الطريق». ويتطلع شارون إلى هذه العمليات كعامل مؤثر سينهي كل أمل بالتسوية السلمية ويضعف دور حكومة أبو مازن ويفتح المجال لعودة ياسر عرفات. ويبدو أن عرفات يحلم بهذه العودة بدليل سيطرته على خمسة أجهزة أمنية رفض تسليمها إلى محمد دحلان وتركها تحت إمرة هاني الحسن. ولم تكن عملية استقالة جبريل رجوب وتعيين زهير مناصرة، ثم استقالته لاحقاً، سوى صورة خفية عن محاولة جمع خيوط الأمن بيد عرفات. وهذا هو الوضع المثالي الذي يبحث عنه شارون للتنصل من التزاماته نحو «خريطة الطريق». وحجته أن بوش لم ينجح في اقصاء أبو عمار عن الساحة مثلما نجح في اقصاء صدام حسين!

* كاتب وصحافي لبناني.

تناقض أميركي و... ترشيد عربي(؟)

■ العراق، اليوم، مرآة لتناقض أميركي صارخ. فلسطين مرآة لتناقض آخر لا يقل صراخاً.

في العراق (بعد أفغانستان): الصراع على أشدّه بين مبدأي الأمن الماكرو والأمن الميكرو. أميركا تذهب إلى الحرب ضد الإرهاب. ضد الوجود (غير المبرهن) لأسلحة الدمار الشامل. ضد الصلة (غير الثابتة) بين صدام حسين وتنظيم «القاعدة». هذه، على الأقل، بعض حججها. إنها، في الحرب من أجل الأمن «الكبير»، لا تكتفي بمصارعة قوى حقيقية. تصارع أيضاً قوى وهمية. تستدعيها. تفتعلها. تخترع لها الضربة الوقائية. كوندوليزا رايس، الآن، تهدد بـ«العلاج الأميركي» في التعامل مع إيران وكوريا الشمالية.

لكن الولايات المتحدة، حين يصل الأمر إلى الأمن «الصغير»، لا تملك جهاز شرطة يضمن أمن العراقيين. لم تفكر في هذا الأمر كما لم تفكر في سائر أمور ما بعد الحرب (باعتراف رسميين أميركان، وبإجماع معلّقين غربيين). لم تتوقع أن ينهار جهاز شرطة النظام المخلوع. لم تحسب حساب عشرات آلاف المجرمين الذين سيطلق صدام سراحهم في اللحظات الأخيرة كي يعيثوا فساداً. لم تفترض أن الأزمة الإقتصادية (انقطاع دفع الرواتب، حل الجيش والإدارة، توقف العمل والإنتاج...) تزيد صعوبات الأمن.

هذا الفارق بين الأمنين ذو مصدر إيديولوجي. عندها: الأمن «الكبير» ضد الإرهاب جوهر جوهري. لا يُفسر بأوضاع معينة. ببشر. بسياسة. باقتصاد. لا يُفسر بشيء. إنه إرهاب لأنه إرهاب.

في المقابل: الأمن «الصغير» لحماية حياة البشر لا يترتب عليه أي شيء. يمكن لحياة العراقيين أن تغدو جحيماً يومياً، ومع هذا: على العراقيين المضي في تقديم صلوات الشكر والعرفان لتخليصهم من صدام! أن يحتجّوا ويتمردوا أمر في غاية الإستغراب.

في فلسطين: المطلوب، أميركياً على الأقل، وكلامياً على الأقل، أن تسهم التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية في تطوير الديموقراطية والإستقرار في المنطقة. ممتاز. لكن الديموقراطية ممنوع عليها أن تمتلك قواها: ياسر عرفات مرفوض. «حماس» مرفوضة. أميركا تردد قول الكوميدي المصري الشعبي: «أنا عايز أغيّر الشعب دا كلّو».

الحال أن من الفوارق الجوهرية بين الديموقراطية والإستبداد أن الأولى لا تريد تغيير الشعب. أنها تتعامل معه كما هو. أحياناً تجد أنه غير مهيأ للديموقراطية: عند ذاك تُطوى الديموقراطية ولو موقتاً، لكنْ لا يُطوى الشعب. في فلسطين: الشعب يُطوى. القوى السياسية الشعبية (أحببناها أم لم نحبها) تُطوى. الديموقراطية ترفع أعلامها.

مرة أخرى: مصدر التناقض إيديولوجي. الديموقراطية، أقله في الكلام الأميركي، جوهر مقدس. مطلق لا تأتيه النسبية لا من أمام ولا من خلف.

العراقيون والفلسطينيون مدعوون إلى التعامل مع هذين التناقضين: لا بالعنف ولا باليأس والانتحار. بل بالترشيد. الخروج الأميركي الفوري من العراق كارثة على العراق قبل أن يكون على أميركا. مقاومة الفلوجة ليست حلاً. العودة إلى صدام كارثة. الإحتراب الأهلي أم الكوارث.

فلسطينياً: الإنسحاب الأميركي الكامل من الموضوع الفلسطيني توكيل كامل لأرييل شارون. الفراغ لن تملأه أوروبا، وطبعاً لن يملأه العرب.

الخيارات صعبة بالتأكيد. لكن بعض الترشيد الصعب هو أن يتقدم العراقيون والفلسطينيون من الأميركان، ومن العالم، بأقل ما يمكن من تناقضات: في الخطاب السياسي كما في الهيئات التمثيلية. إنهم، في آخر المطاف، أهل البيت وأم الطفل.

حازم صاغيّة

تفكيك "حماس" لقاء ماذا؟

■ يفترض ان «الهدنة» أو «وقف النار» يوشك ان ينضج على الجانب الفلسطيني. ويفترض ان يكون هناك موقف مماثل على الجانب الاسرائيلي. هناك سوابق برهنت ان قراراً كهذا، اذا ما اتخذته الفصائل الفلسطينية حتى المتشددة منها، فإنها تلتزمه على رغم الشكوك والمصاعب، أملاً في رؤية مصلحة وطنية في صدد ان تتحقق. السوابق نفسها لا تقول ان الاسرائيليين يلتزمون، وانما يتصرفون بموجب «لوائح المطلوبين» اكثر مما يهتمون بما يسمى «بناء الثقة». هناك وقائع كثيرة تثبت ذلك على مدى عشر سنوات مضت، أو على الأقل خلال السنوات الثلاث الماضية. وهناك طرفان يفترض ان يتوصلا الى اتفاقات ويعاملان كأنهما متكافئان، علماً أن الهوة بين قدراتهما شاسعة وهائلة.

أخطر ما في المرحلة المقبلة، اذا حصلت الهدنة، واحترمت من الجانبين، ان الاسرائيليين والاميركيين متوافقون على نقطة من شأنها ان تنسف كل المساعي. فهم لا يكتفون بوقف النار، وانما يصرون على «تفكيك» ما يسمونه «بنية الارهاب». عدا ما يعنيه ذلك من ان الاميركيين لا يرون أي حالة احتلال هنا، بل مجرد صراع بين دولة هي اسرائيل ومجموعات تستخدم «الارهاب» ضدها، فإنهم لا يرون ايضاً ما يتطلبه «التفكيك» من اجراءات جذرية وسريعة - وحسنة النية تجاه السلطة الفلسطينية - لتسهيل هذا «التفكيك» وجعله عملاً ايجابياً فعلاً ومفيداً حقاً في السير نحو مرحلة تفاوض حيوي وواعد.

توحي الولايات المتحدة بأنها تمارس التزاماً ناشطاً، منبثقاً من دخول الرئيس جورج بوش شخصياً على الخط عبر قمتي شرم الشيخ والعقبة. لذلك انتهز الوزير كولن باول وجوده في «المنتدى الاقتصادي» لمتابعة العمل الجاري بين الجانبين، لذلك ايضاً تقصد المستشارة كوندوليزا رايس المنطقة لتأكيد الاهتمام المباشر بإبقاء السعي الى وضع «الخريطة» على الطريق أو لو ضع «الطريق» على الخريطة. لكن من يستطيع الوثوق بارييل شارون وشاؤول موفاز، فحتى الاميركيون لا يمكنهم تأكيد جديتهما. بالطبع يفضل الاميركيون القول ان «حماس» و«الجهاد» غير موثوق بهما ايضاً، خصوصاً لأنهما لم تعلنا تأييداً واضحاً لـ«خريطة الطريق»، لكن هذا لا يعدو كونه تهرباً من لوم «الحليف» الاسرائيلي ووضعه أمام مسؤولياته.

هنا يتضح ان واشنطن لا تستطيع ان تخرج من انحيازها لاسرائيل، ولا قيد أنملة، ولا لحظة. عندما دبرت اسرائيل اغتيال عبدالعزيز الرنتيسي واستنكر الرئيس بوش ذلك، وكان مفهوماً ان واشنطن استشعرت الأمر تخريباً لما اتفق عليه في العقبة، لكنها لم تذهب الى حد مطالبة اسرائيل علناً وصراحة بوقف سياسة الاغتيالات. وعندما ردت «حماس» على محاولة الاغتيال جاء الرد البوشي حاداً وحازماً وحاسماً: لا بد من تفكيك هذه الحركة والقضاء على وجودها. اي ان الاميركيين توقعوا ان تعتبر «حماس» استنكار بوش محاولة الاغتيال مكسباً لها، وان تسكت وترضى بالضربة المقبلة. كان في امكان «حماس» ان تمارس ضبط النفس، لكن لقاء ماذا؟ وكان في امكان السلطة الفلسطينية أن تطالب «حماس» بعدم الرد، ولكن ايضاً لقاء ماذا؟ لا شيء، سوى تشجيع شارون وموفاز على تكرار جرائمهما وهما واثقان بأنها باتت مقبولة بل حتى «مشروعة».

السلطة الفلسطينية وحكومتها معنيتان ايضاً، كما هي حكومة اسرائيل، بأن لا يقتل أحد وبأن لا يكون دم أي فلسطيني مهدراً وبلا أي قيمة. إذا لم يكن هذا هو المبدأ فإن الولايات المتحدة، كما اسرائيل، تبدو معنية بإشعال حرب اهلية فلسطينية. من هنا ان «الهدنة» ليست مسؤولية الفلسطينيين وحدهم، وانما هي مسؤولية اسرائيلية، واذا لم يكن ممكناً الاعتماد على مسؤولية أي من الطرفين، فإن المطلوب بإلحاح هو مراقبة جدية وفاعلة. لا يمكن التعويل على حزم السلطة الفلسطينية اذا كانت خطة موفاز تقضي بتجاوزها أو حتى بإملاء الاجراءات عليها. وليس في إمكان أي سلطة تحت الاحتلال ان تضحي مجاناً بقدرات شعبها ومقاومته اذا كان المقصود حماية قوات الاحتلال وضمان أمن الاحتلال.

يبقى ان الاميركيين، اذ يجعلون تفكيك «حماس» محكاً، فإنهم يغامرون بمصير الخطة كلها، فضلاً عن أنهم يخضعون كلياً لشروط طرف واحد. ليس فقط ان مطلب «التفكيك» هذا ليس واقعياً، لأن «حماس» ليست جماعة هامشية على نمط «القاعدة»، وانما لأن الاميركيين والاسرائيليين يبالغون كثيراً في تعجيز سلطة فلسطينية يعرفون جيداً ان لديها قدرات محدودة، فإذا واصلوا الضغط عليها فإنهم يؤكدون سعيهم الى اشعال حرب اهلية، أو أنهم في أقل تقدير يسعون الى وضع تصبح فيه «خريطة الطريق» عاجزة عن الانتقال الى مرحلة تالية.

عبدالوهاب بدرخان

الحياة AL HAYAT
أسسها كامل مروة عام ١٩٤٦
رئيس التحرير: جورج سمعان
Editor-in-Chief: George Semaan

رئيس التحرير المساعد: غسان شربل
نائب رئيس التحرير: عبد الوهاب بدرخان
مديرا التحرير: زهير قصيباتي
عبدالله اسكندر
المدير العام: روبير جريديني

■ المكتب الرئيسي (لندن):
KENSINGTON CENTRE, 66 HAMMERSMITH ROAD, LONDON, W14 8YT
- التحرير: الهاتف: 020-76029988 الفاكس: 020-73714215 / 020-73714225 التلكس: 925746
- الادارة العامة: الهاتف: 0207-6029988 الفاكس: 0207-6024963 التلكس: 925751
- التوزيع: الهاتف: 0207-6052123 0207-6052122 الفاكس: 0207-6024514
■ مكتب باريس: 162 Rue du Faubourg Saint Honore 75008 - PARIS Tel: 42 25 9204 Fax: 42 25 9217
■ مكتب بيروت: الوسط التجاري - شارع المعرض - مبنى دار «الحياة» - ص.ب ١١/١٢٤٢
هاتف: ٤ / ٣ / ٢ / ١ / ٩٨٧٩٩٠ (٠١) فاكس التحرير: ٩٨٣٩٩٥ (٠١) فاكس الادارة: ٩٨٣٩٢١ (٠١)
■ مكتب الرياض: جرير بلازا - الدور الرابع - شارع العليا العام
ص.ب. ٦٨٩٠٧، الرياض ١١٥٣٧، الهاتف: ٤٦١٥٦٧٥ / ٤٦١٥٤٩٦ / ٤٦١٥٤٠٢، الفاكس: ٤٦١٥٣٢٥
ادارة التسويق: هاتف: ٥٤٠٢ ٤٦١، فاكس: ٧٥٣٢ ٤٦١ .
■ مكتب جدة: شارع الاندلس، بناية تهامة، الطابق الثالث. ص.ب. ٢٣٥٦٨، جدة ٢١٤٣٦، الهاتف: ٦٥٣٤٤٢٦، ٦٥٣٢٢٠٢ الفاكس: ٦٥٢٠١٥١
■ مكتب الدمام: الدمام، شارع الملك فهد، مبنى تهامة تليفاكس: ٨٤٣٤١٠٠-٠٣
■ مكتب القاهرة: ٨ شارع رستم المتفرع من شارع اميركا اللاتينية، شقة ٥ الدور الثاني، جاردن سيتي
الهاتف: ٧٩٥٠٠٤٠ و ٧٩٢٠١٦٩، الفاكس: ٧٩٥٨٠٤٣
■ مكتب دمشق: مزة فيلات غربية - برج تاله ط ٩ الهاتف: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٠٠٠/١ الفاكس: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٥٠٠٠
- الاعلانات: تهامة للاعلان والعلاقات العامة والتسويق
جدة - شارع الامير/محمد بن عبد العزيز (التحلية سابقاً)، مبنى بن حمران،
المملكة العربية السعودية، الهاتف: ٦٦١٧٧٧٧-٢-٩٦٦ (١٥ خطاً) - الفاكس: ٦٦١٧٧٤٤-٢-٩٦٦
TIHAMA - MEMS DUBAI tel:00 9714 3355888 Fax:00 9714 3342844 email: tihamamems@choueirigroup.com
● تصدر عن شركة الحياة الدولية للنشر
Registered as a newspaper at the Post Office
مزيد من المعلومات في موقع الحياة:
http://www.daralhayat.com